

Distr.
LIMITEDA/C.2/46/L.69
21 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٢ من جدول الأعمالالأنشطة التنفيذية من أجل التنميةاسبانيا ، المانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ،
الدانمرك ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، اليونان :
مشروع قرارإن الجمعية العامة ،إذ تؤكد أهمية تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
من أجل التنمية ، وفقا لقرارها ٢١١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،وإذ تسلّم بأن تقدما قد أُحرز في تنفيذ أجزاء من القرار ٢١١/٤٤ من جانب
أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة كل على حدة ، وعن طريق آليات التنسيق
مثل لجنة التنسيق الإدارية ، والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة
الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ،وإذ تلاحظ مع القلق أن التقدم المحرز في تنفيذ أجزاء أخرى من القرار ٢١١/٤٤
كان مخيبا للآمال ، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود أكثر نشاطا لتنفيذ القرار في تلك
المجالات ،وإذ تسلّم بضرورة تقديم توجيهات الى المدير العام للتنمية والتعاون
الاقتصادي الدولي لمساعدته في إصدار تقريره استعدادا للاستعراض التالي الذي يجري كل
ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية والذي ستفطلع به الجمعية العامة في دورتها السابعة
والأربعين ،

١ - تحيط علما بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(١) ؛

٢ - تعيد تأكيد أهمية قرارها ٣١١/٤٤ وتشدد على ضرورة تنفيذ جميع العناصر الواردة في ذلك القرار ؛

٣ - تشدد ، بصفة خاصة ، على ضرورة أن تبذل أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة جهودا أكثر نشاطا في سبيل تنفيذ القرار ٣١١/٤٤ في المجالات التالية :

(أ) الحاجة الى أن تقوم اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) وفرادى الوكالات بالتعجيل بأعمالها بالاقتران ، حسب الاقتضاء ، مع المانحين الآخرين الشائين والمتعددي الاطراف ، فيما يتعلق بتبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات ، آخذا في الحسبان ضرورة المساءلة وزيادة الإجراءات بساطة ووضوحا ؛

(ب) الحاجة الى تعزيز تماسك استجابة منظومة الأمم المتحدة تجاه عمليات البرمجة الوطنية ، ولا سيما عن طريق تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أعدتها بشأن هذه المسألة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ؛

(ج) الحاجة الملحة الى تعزيز فعالية نظام المنسق المقيم ، عن طريق تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أعدتها بشأن هذه المسألة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، وتحسين التعاون عموما بين الوكالات كل على حدة ، وبخاصة على مستوى الميدان ؛

(د) الحاجة الى تحقيق لا مركزية السلطة وزيادة المرونة فيما يتعلق بالميزانية ، جنبا الى جنب مع زيادة المساءلة ؛

٤ - تطلب الى المدير العام أن يضمن التقرير الذي سيقدم ، وفقا للفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ ، الى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية لعام ١٩٩٣ ، معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها الفقرة ٣ من هذا القرار ؛

- ٥ - تعيد تأكيد أهمية الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية والذي ستفطلع به الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛
- ٦ - تقرر أن يُبنى الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات على العناصر الواردة في القرار ٢١١/٤٤ وأن يعمل ، متى لزم ذلك ، على زيادتها تفصيلا ؛
- ٧ - تطلب الى المدير العام أن يركّز ، عند إعداد تقريره للاستعراض السنوي يجرى كل ثلاث سنوات ، على المسائل التالية :
- (أ) الهيكل الميداني للأمم المتحدة ، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة لما يلي :
- ١١ الدور القيادي للمنسق المقيم ؛
- ١٢ دور الأفرقة المتعددة الاختصاصات ؛
- ١٣ ضرورة توفير أماكن عمل مشتركة على الصعيد القطري ؛
- (ب) البرمجة ، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة لما يلي :
- ١١ الاستجابة التنفيذية المتكاملة لمنظومة الأمم المتحدة تجاه الأطر والأولويات الوطنية للبرمجة ؛
- ١٢ التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع البلدان المستفيدة ؛
- (ج) التنفيذ الوطني ، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة بما يلي :
- ١١ قيام وكالات الأمم المتحدة بتوفير المساعدة التقنية ؛
- ١٢ المشاركة الوطنية على جميع مستويات وضع المشاريع والبرامج من أجل زيادة بناء القدرات الى أقصى حد ؛

(د) الحاجة الى زيادة وتحسين التدريب على المستوى الوطني والميداني ومستوى المقار ؛

(هـ) السبل الكفيلة بتحسين إحراز تقدم نحو زيادة اللامركزية والمساءلة ؛

٨ - تطلب الى الرؤساء التنفيذيين لاجهزة ومنظمات وهيئات الامم المتحدة التعاون على الوجه التام مع المدير العام وإمداده بكل ما يلزم من مساعدة لتمكينه من إعداد تقرير عملي المنحى ؛

٩ - تطلب الى المدير العام أن يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية لعام ١٩٩٢ تقريراً مرحلياً في هذا الشأن .
